

النظرة الإيجابية لموديز تفتح أبواب نمو الاستثمار في مصر

القاهرة - كسبت الحكومة المصرية رهانها على تطوير البيئة الاستثمارية والأنشطة المالية غير المصرفية مما عزز نشاط التمويل بطفرة نوعية دعمت تحركاتها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجعل سياساتها تحظى بثقة من الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني. وانعكست الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي نفذتها الحكومة على التصنيف الائتماني للبلد، مما حمل مؤشرات ثقة كبيرة لدى أكبر الوكالات الائتمانية ما يكشف عن مواطن قوة الاقتصاد الذي يستفيد من قاعدة تمويل محلية واسعة وقوية ورصيد كبير ومطمئن من احتياطات النقد الأجنبي. ويؤكد اقتصاديون أن تثبيت موديز مؤخرًا تصنيف مصر السيادي عند بي 2 للمرة الثالثة على التوالي مع المحافظة على النظرة المستقبلية المستقرة يعكس مدى قوة وصلابة الاقتصاد المصري في مواجهة أي تحديات، كما يعزز من احتمال تدفقات أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية.

وقال محمد معيط وزير المالية، في بيان نشرته رئاسة الحكومة على صفحتها الرسمية في فيسبوك السبت الماضي إن "قرار موديز يعكس ثقة المؤسسة الدولية في قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عن الجائحة".

ورغم تراجع صافي الاستثمار الأجنبي خلال أول تسعة أشهر من العام المالي المنتهي في أواخر يونيو الماضي بنحو 19.3 في المئة ليلعب 4.8 مليار دولار مقارنة مع 5.9 مليار دولار في العام المالي السابق لكن هناك تقديرات بعودتها للتعافي مع تأكيد الثقة في الاقتصاد المصري. ويعتقد خبراء أن الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر خلال فترة الجائحة يمثل ترسيخًا مستمرًا لرصيد الثقة المولّد نتيجة استمرار الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية خلال السنوات الماضية. ويعطي هذا التمثي قدرًا كبيرًا من المرونة للاقتصاد المصري يمكنه من تمويل احتياجاته بالعملة المحلية والأجنبية رغم استمرار تفشي كورونا وتداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي واقتصادات المنطقة.

ونسبت وكالة الأنباء المصرية الرسمية إلى الخبير الاقتصادي علاء رزق قوله إن "قرار موديز يؤكد قوة الاقتصاد المصري"، منوها بأنه بمقارنة باقتصاديات الدول الأخرى بصفة عامة والأفريقية بصفة خاصة في ظل الجائحة فإن التصنيف يدل على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الحكومة.

وتتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد 2.8 في المئة في السنة المالية 2020-2021 لتحقق مصر مكائنتها كواحدة من الأسواق الناشئة القليلة التي تحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الجائحة.

وأكد رزق أن "تثبيت موديز مؤخرًا تصنيف مصر السيادي عند بي 2 للمرة الثالثة على التوالي مع المحافظة على النظرة المستقبلية المستقرة يعكس مدى قوة وصلابة الاقتصاد المصري في مواجهة أي تحديات، كما يعزز من احتمال تدفقات أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية".

وأظهرت إحصاءات البنك المركزي المصري الأحد أن المعروض النقدي ارتفع بنحو 18.1 في المئة خلال يونيو الماضي على أساس سنوي ليلعب 5.36 تريليون جنيه (342.7 مليار دولار) مقارنة مع 4.54 تريليون جنيه قبل عام.

وقال أحمد حمدي مدير مالي بالبورصة المصرية إن "تثبيت موديز لتصنيف مصر السيادي شهادة جديدة من المؤسسات المالية العالمية على نجاح البرنامج الإصلاحي الاقتصادي للحكومة ويؤكد على ضرورة استكمال البرنامج فهذه الشهادة التي تمكن الحكومة من التفرغ الخارجي بمعدلات فائدة مناسبة تخفض كلفة الديون الخارجية".

وتتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد 2.8 في المئة في السنة المالية 2020-2021 لتحقق مصر مكائنتها كواحدة من الأسواق الناشئة القليلة التي تحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الجائحة.

وأكد رزق أن "تثبيت موديز مؤخرًا تصنيف مصر السيادي عند بي 2 للمرة الثالثة على التوالي مع المحافظة على النظرة المستقبلية المستقرة يعكس مدى قوة وصلابة الاقتصاد المصري في مواجهة أي تحديات، كما يعزز من احتمال تدفقات أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية".

وقال محمد معيط وزير المالية، في بيان نشرته رئاسة الحكومة على صفحتها الرسمية في فيسبوك السبت الماضي إن "قرار موديز يعكس ثقة المؤسسة الدولية في قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عن الجائحة".

الإغلاق الاقتصادي يعزز ثقافة الادخار ويغير نمط التسوق عند الكويتيين

4.1 نسبة نمو الودائع لدى البنوك المحلية منذ بداية الجائحة



مكاسب رغم الصعوبات

ويعتقد الرئيس التنفيذي لشركة الخدمات المصرفية المشتركة (كي نت) عبدالله العجمي أن عمليات الشركة لا يمكنها رصد توجه إنفاق المستهلكين نحو الادخار أو الاستثمار أو الإنفاق إلا أنه يمكن رصد حركة السحوبات وطريقتها.

وقال إن "الشركة رصدت مع بدء جائحة نموًا كبيرًا في حجم المدفوعات الإلكترونية وتراجعا في حجم المدفوعات النقدية المباشرة". وأوضح أن المستهلكين وأصحاب الأعمال تنبوا بسرعة التجارة الإلكترونية وقنوات المدفوعات الإلكترونية وهو ما انعكس بالنمو الحاد والهائل للتحويلات الإلكترونية عبر منصة الشركة مما دفعها إلى وضع أكثر من ثلاثة آلاف نقطة بيع جديدة في مختلف أنحاء البلاد خصوصا في الجمعيات التعاونية والصيدليات والمستشفيات.

وتعيش الكويت إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية، بسبب التأثيرات المستمرة لفايروس كورونا، إلى جانب التزام الدولة باتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج. وخفضت وكالة ستاندر أند بورز الشهر الماضي تصنيف الكويت درجة واحدة بسبب الأفتقار إلى استراتيجيات لتمويل عجز ميزانية الحكومة المركزية، الذي قدر عند 33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية المنتهية في مارس الماضي.

والتبضع الإلكتروني إضافة إلى شراء وسائل ترفيهية للأطفال لتعويض جلوسهم المستمر في المنزل خلال فترة الحظر.

4850 دولارا متوسط الأجر الشهري للموظف الكويتي في القطاع الحكومي وفق الإدارة المركزية

وتظهر أرقام الإدارة المركزية لإحصاء الكويتية أن عدد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي يبلغ أكثر من 323.3 ألف مواطن يتراوح متوسط الأجر الشهري للفرد 1520 ديناراً (نحو 4850 دولاراً) استطاعوا خلال فترة الحظر توفير مبالغ مالية نتيجة إعفائهم من كل الأقساط خلال الجائحة.

ويحسب البنك المركزي، شهدت ودايع النظام المصرفي زيادة بنسبة 4.1 في المئة خلال العام الماضي رغم تدني سعر الخصم إلى مستويات قياسية لتصل لأعلى مستوى لها بمبلغ 61 مليار دينار (203.2 مليار دولار) نحو 78.1 في المئة منها من مصادر محلية. وأكد محافظ المركزي محمد الهاشل الأسبوع الماضي قوة القطاع المصرفي والمالي في الكويت، رغم الصدمات الخطيرة والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ العام الماضي، متوقعا نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنسبة 2 في المئة.

الاستثمارية التي تقدمها البنوك المحلية. واعتبروا أن الجائحة أثرت على جميع مجالات حياتنا اليومية لاسيما الإنفاق إذ تسببت في بدايتها بإغلاق المجمعات ومعظم وسائل الترفيه.

وتقول سارة المزيد (32 عاما) إنها تمكنت فور تطبيق قرار تاجيل أقساط المديونيات للبنوك لمدة 6 أشهر في مارس 2020 من توفير المبالغ التي كانت تدفعها للأقساط مضيعة أنها ادخرت مبالغ شهرية أخرى استهلاكية كانت تنفقها في المجمعات والمقاهي مقدر المبلغ الذي تم توفيره بنحو 1500 دينار (نحو 4800 دولار).

وذكرت أنها فكرت في عدة طرق للاستفادة والاستثمار من هذا المبلغ عوضا عن إنفاقه إلا أن خيارات الاستثمار والاستفادة عاقدت من هذا المبلغ كانت محدودة فقررت الاستفادة منه بشراء الذهب للاستفادة منه في حال الحاجة إليه مستقبلا. ويلاحظ الكثيرون كيف أن الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية صاحبها تغيرات جذرية في كيفية إنفاق الناس لأموالهم إذ كانت هناك زيادة في الإنفاق على المواد الغذائية والتسوق الرقمي والألعاب الترفيهية بينما قل على السفر والمطاعم.

ويقول حمد السالم إنه لم يتمكن خلال فترة الحظر من توفير مبالغ رغم الإعفاءات من قيمة الأقساط وإغلاق المجمعات التجارية والمطاعم ووسائل الترفيه إذ كان ينفق أمواله على التسوق

فرضت قيود إغلاق الاقتصاد المنجرة عن جائحة كورونا وما صاحبها من تدابير احترازية تغيرت جذرية في ثقافة الإنفاق عند الكويتيين وتراجع معدلها خاصة في مجالي السفر والترفيه إلى درجة أن هذا الوضع انعكس على نمط التسوق عند شريحة واسعة من السكان في الكويت.

الكويت - تمكن العديد من الكويتيين من تحقيق وفورات مالية بسبب نمو مدخراتهم المتأتمية من معاشاتهم إثر التغييرات، التي فرضها نمط الحياة بعد الجائحة وهي فرصة استغلها البنك المركزي من أجل دفع المواطنين إلى استخدام تلك الأموال في استثمارات تدر عليهم الأرباح.

وتكشفت الجائحة عن تغيير كبير وواضح في العادات الاستهلاكية ونمط التسوق وطريقته وأسلوبه لدى العديد من الأفراد والتي تمثلت بالنظر إلى الأولويات عند شراء المستلزمات المنزلية اليومية.

وفي ضوء أسعار الفائدة المتدنية والمخاوف التي صاحبت الجائحة من الاستثمار في الأسهم أو العقارات بقيت خيارات المواطن محدودة جدا لاستغلال الفوائض المالية المتوفرة لديه فبرزت ظاهرة التوجه إلى بعض السلع المتكثرة للقيمة كالساعات الفضية أو الذهب. وقال أستاذ التمويل والمنشآت المالية في جامعة الكويت طلال الديحاني إن "موضوع الادخار مرتبط بالتنشيط الاقتصادي العام"، لافتا إلى أن "الفرضية العلمية تؤكد أن الجائحة أسهمت في إغلاق الأعمال أو التقليل من نشاطها لذلك ادخر الناس أموالهم".

طلال الديحاني
الجائحة أسهمت في إغلاق الأعمال لذلك ادخر الناس أموالهم

وأضاف الديحاني أن الأسواق والدول السياحية أغلقت أبوابها مع ظهور فايروس كورونا وتفشيه في العديد من دول العالم "وتتجيد ذلك تباطأ الاقتصاد لشح السيولة المحتفظ بها في الحسابات البنكية".

ورأى مواطنون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية الرسمية الأحد أن نمطا جديدا تشكل بعد الجائحة اتسم بالانتقال من النمط الاستهلاكي إلى الاضخاري رغم محدودية الأدوات

النقص الحاد في الرقائق يعمق مازق صناعة السيارات

الذي تحسب فيه الخدمات اللوجستية بدقة "يعيد مصنعو السيارات والمعدات تقييم سلسلة التوريد الخاصة بهم بهدف التحكم بها بشكل أفضل من خلال تنوع المصادر إن أمكن".

وأكد بول أن "بعض مصنعي السيارات ينساقون بشكل أفضل مع مودريهم، والبعض الآخر يمارسون ضغطا عليهم".

ولفت ماتيلد أوبري أستاذة الاقتصاد في كلية إي.إم نورماندي لإدارة الأعمال إلى أن قطاع تصنيع السيارات قد "يكون أداءه أفضل من غيره. وتوقعت "لا يكون القطاع الذي سيعاني لأطول فترة".

وشرحت أوبري أن أوروبا تحاول الآن إعادة الرقائق الأصغر، لأنها ضرورية في "القطاعات الفائقة الاستراتيجية المرتبطة بالصحة والأمن". وهذه المضلة أثرت على الشركات التي تعمل في الولايات المتحدة، وهو ما دفع الحكومة الأميركية إلى الإعلان عن أنها تنوي استثمار 52 مليار دولار لتقليل اعتمادها على آسيا.

وقال دوندهوفر إن "القطاع يجب أن يتنبه إلى نقص آخر، فمع ارتفاع الحاد غير المتوقع في مبيعات السيارات الكهربائية منذ 2020، قد تبدأ وحدات البطاريات في النفاذ اعتبارا من العام 2023".

النصف الثاني من العام، مع فترات انتظار أطول وأسعار أعلى للمشتريين. فالوكلاء باعوا مخزونهم وسيبتعون عليهم إعادة تكوينه شيئا فشيئا.

ويعيد عن ضجيج الآلات داخل المصانع المنتشرة في العالم، يعتقد المختصون أن هذا النقص في رقائق أشباه الموصلات له عواقب أيضا على سوق السيارات المستعملة، التي ترتفع أسعارها مع ارتفاع الطلب.

فريدناند دودنهوفر
وصلنا إلى ذروة الأزمة وتترقب تعافيا قريبا للقطاع

وتمكنت شركة فاليو المصنعة للمعدات والتي تستخدم 50 مليار مكون إلكتروني سنويا، حاليا من عدم إعاقة عملية إنتاجها عن طريق نقل مكونات من مصانعها الأفضل تجهيزا على سبيل المثال.

وقال المدير المالي للشركة الفرنسية روبري شارفويه "كلما كنا نجد مكونات إلكترونية، كنا نشترها ونخزنها". وترى فاليو أيضا أن الأزمة تتراجع لكنها ستستمر حتى العام 2022.

ووفق نيلز بول من الاتحاد الأوروبي لمصنعي المعدات فإن في هذا القطاع

خض العروض الترويجية والتركيز على المركبات الأوفر ربحية. وتشير التقديرات المنشورة مؤخرا إلى ارتفاع متوسط سعر مركباتها في أميركا الشمالية بنسبة 14 في المئة على أساس سنوي.

وهذا الوضع انسحب أيضا على الشركات اليابانية، فقد أجلت شركة نيسان إطلاق سيارة أريبا الكهربائية بالكامل بسبب مشكلة نقص الرقائق، لكنها لم تغير هدف مبيعاتها السنوية.

أما شركة تسلا التي يعوق إنتاجها نقص الواسد الهوائية والأحزمة خصوصا، فصممت برامج لاستخدام مكونات جديدة، كما قال رئيسها إلون ماسك.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى فريدناند دودنهوفر مدير مركز أوتوموتيف ريسيرتش للبحوث المتعلقة بالسيارات، قوله "وصلنا إلى ذروة الأزمة. سيتحسن الوضع بمجرد أن تصبح القدرات الإنتاجية الجديدة متوافرة".

لكن الخبير أشار إلى أن المشكلة لن تحل بحلول نهاية العام الحالي وقد تستمر حتى العام 2023، وسوف تكون هناك مخاطر مستمرة في سلسلة التوريد. وتوقع الخبير أن يتسبب النقص بتراجع الإنتاج 5.2 مليون سيارة هذا العام وانخفاض حاد في عمليات التسجيل في

أشارت إلى أن النقص الحاد في أشباه الموصلات الذي تطلق عليه الصحافة الناطقة بالإنجليزية "تشيبايدون" أعاق عملية الإنتاج.

ومنذ نهاية العام 2020، أصبح من الصعب العثور على هذه الرقائق الإلكترونية الضرورية لتجميع السيارات. ومع معاودة المستهلكين شراء السيارات، اضطرت شركتا مرسيدس وبي.إم.دبليو لتعليق نشاط العديد من مصانعها مؤقتا.

وبينما حذرت شركة جاغوار-لاند روفر من أن النقص قد يؤدي إلى انخفاض مبيعاتها إلى النصف في الربع الثالث من العام، قالت فولكسفاغن الخميس الماضي إن احتمالات انقطاع إمدادات أشباه الموصلات "ازدادت في القطاع".

وأوضح المدير المالي للمجموعة الألمانية العملاقة أرزو أنتلينز "لقد نجحنا في الحد من عواقب هذا النقص حتى الآن، لكننا نتوقع تأثيرات أكثر وضوحا في الربع الثالث". ونتيجة لذلك، خفضت فولكسفاغن توقعات مبيعاتها.

كذلك، أغلقت شركة فورد مؤقتا بعض مصانعها. لكن في الوقت نفسه، استفادت المجموعة من الطلب القوي على سياراتها وشاحناتها الصغيرة والكبيرة، "من أجل تحسين الإيرادات والأرباح" عبر

يدور جدل عميق في أوساط صناعة السيارات حول ما إذا كان هذا النقص الحاد في رقائق أشباه الموصلات سينتهي في غضون بضعة أشهر أم سيستمر إلى فترة أطول، في ظل الإرباك الذي أصاب سلاسل التوريد بسبب الجائحة، إلى جانب قلة البدائل بالنظر إلى سيطرة دول آسيوية على هذا المجال.

باريس - تلقى قطاع صناعة السيارات

ضربة كبيرة بسبب نقص الإمداد بأشباه الموصلات مع تباطؤ الإنتاج وتوقف عمل المصانع، لكن رغم تضارب الآراء حول انتهاء هذه المشكلة إلا أن بعض الخبراء



معضلة تعيد خلط أوراق الصناعة